المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ورقة السياسات والتوصيات المنبثقة عن
مؤتمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة

"تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.... نحو نموذج اقتصادي جديد"

➢ المقدمة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغرفة صناعة الأردن مؤتمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 11-2018/12/12، والذي حمل عنوان " **تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.... نحو نموذج اقتصادي جديد**". بهدف الخروج بتصور واضح للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك من خلال استعراض الأساليب الجديدة والتجارب الدولية الناجحة وقياس مدى القدرة على تطبيقها في الأردن، وصولاً إلى نموذج اقتصادي جديد يسعى إلى دعم دور هذه المنشآت وتعزيزه باعتبارها من أبرز محركات النمو الاقتصادي.

ونجح المؤتمر بشكل عام في تحديد الخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها لرفع مستوى أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن نموذج اقتصادي داعم أساسه القدرة على خلق فرص العمل، وتقديم خدمات مميزة تنعكس على بيئة عمل تلك المنشآت.

وتأتي هذه الورقة كمخرج رئيسي لهذا المؤتمر تتضمن خلالها؛ تجميعاً لأبرز الأفكار والخلاصات التي نتجت إبان المؤتمر، والخروج بأبرز المحاور والمرتكزات لنموذج اقتصادي جديد يحتضن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويكون قادرا على حصاد المواهب ودعم الابتكار وريادة الأعمال. مع عدد من التوصيات الضرورية والواجب تبنيها من قبل الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

➢ واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن

إنّ الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو مساهماتها الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والتي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة، حيث إن هذا الواقع لا يختلف في الأردن عمّا هو عليه في أنحاء العالم كافة، كما أنّ وجه الاختلاف يتمثل بأوجه الدعم المقدمة وتنظيم بيئة عمل هذه المنشآت. ولإلقاء الضوء على واقع هذه

المنشآت لا بدّ من الإشارة إلى تعريف (المنشآت) المستخدم في دائرة الإحصاءات العامة ؛ حيث يتم استخدام معيار عدد العمال لسهولته في المقارنة وجمع المعلومات، والذي يقسمها إلى الفئات التالية:

- المشاريع الميكروية التي توظف من 1-4 عمال.
- المشاريع الصغيرة التي توظف من 5- 19 عاملاً.
- المشاريع المتوسطة التي توظف من 20- 99 عاملاً.
- المشاريع الكبيرة التي توظف أكثر من 100 عامل.

فعلى صعيد عدد هذه المنشآت محلياً، ووفقاً لمسح الاستخدام الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2015، شكّلت المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، بحيث تشغل ما يقارب 48% من عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الإجمالية، في حين تزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص.

وتستحوذ هذه المنشآت على ما يقارب نصف فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني، وفقاً لمسوحات فرص العمل المستحدثة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة فقد بلغ عدد المستخدمين الجدد فيها خلال عام 2015 حوالي 3.187 عاملاً وعاملة لتستحوذ بذلك على ما نسبته 43% من إجمالي المستخدمين الجدد ضمن منشآت القطاع الخاص والبالغ عددهم حوالي 7.5 ألف عامل. كما تشير العديد من الدراسات إلى أن هذه المشاريع تساهم بما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية وهذا لا يختلف بطبيعة الحال عما هو في الأردن، فرغم مساهمتها الكبيرة في التشغيل إلا أن نسبة مساهمتها في الإنتاج ما زالت متدنية، وبحاجة إلى مزيد من الدعم وتحسين بيئة عملها وتقوية سلاسل القيمة المضافة من خلال ربطها بشكل أكبر مع المنشآت الكبيرة.

الشكل (1): مساهمة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في كل من الإنتاج والتشغيل في الأردن

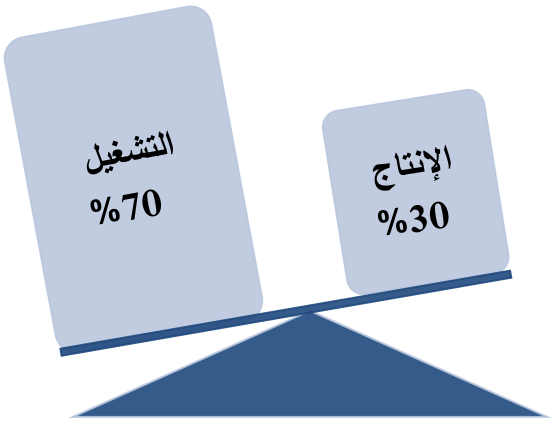

أما على مستوى التوزيع القطاعي، تشكل المشاريع التجارية والخدمية النسبة الكبرى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إن تكلفة إنشاء مثل هذه المنشآت متدنية نسبياً، إذ تبلغ نحو 80% ، تليها المشاريع الصناعية ومن ثم الزراعية بنسبة 15% و5% على التوالي، حيث جاء توزيعها كما في الشكل التالي، وفقاً لمسح المنشآت الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للعام 2015 وهو آخر مسح متوفر صادر عن الدائرة (المسح المصاحب لتعداد المسكان).

الشكل (2): التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف القطاعي لعام 2015

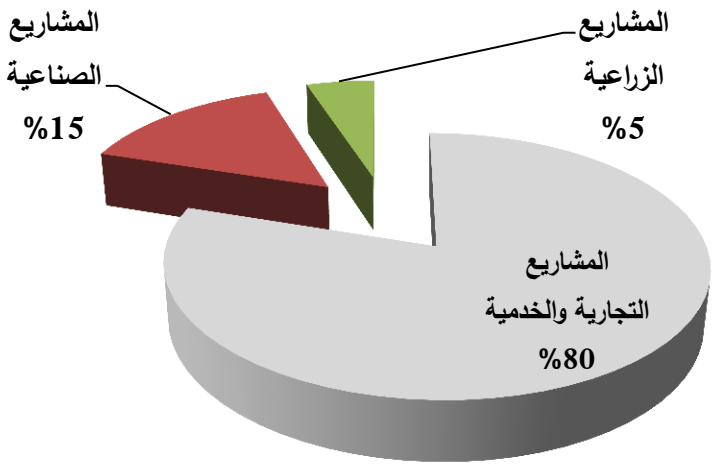

كما تشكّل المنشآت الميكروية ما يقارب 88.3% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، تليها المنشآت الصغيرة التي تشكّل ما يقارب 9.9%، ثم المنشآت المتوسطة التي تشكّل ما يقارب 1.3%، في حين أنّ المنشآت الكبيرة لا تتجاوز نسبتها 0.5% فقط من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في الأردن.

الشكل (3): التوزيع النسبي لأعداد المنشآت الاقتصادية حسب حجمها خلال عام 2015

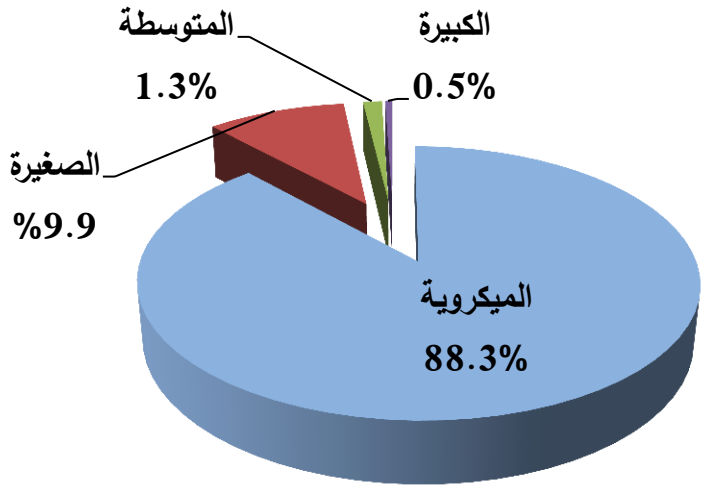

وفقاً لمسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للعام 2017، يعمل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي 544 ألف عامل وعاملة، مشكّلين بذلك ما يقارب 48% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

الشكل (4): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية الناشطة في القطاعين العام والخاص حسب حجم المنشآت خلال عام 2015

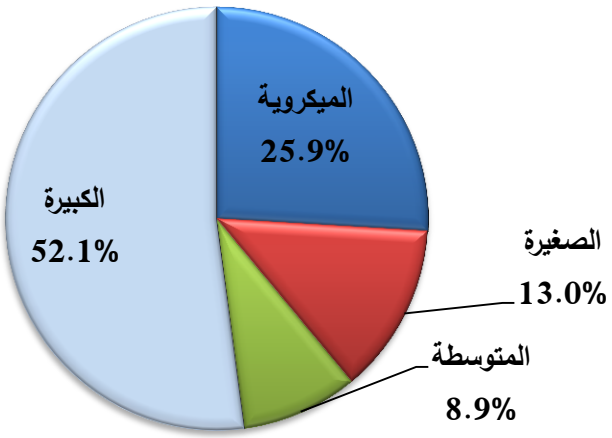

وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص، أو ما مجموعه 541.6 ألف عامل وعاملة، وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 99.6% من إجمالي العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعملون في القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد على مقولة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للقطاع الخاص ومحرك النمو الاقتصادي.

الشكل (5): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية الخاصة حسب حجم المنشآت 2015

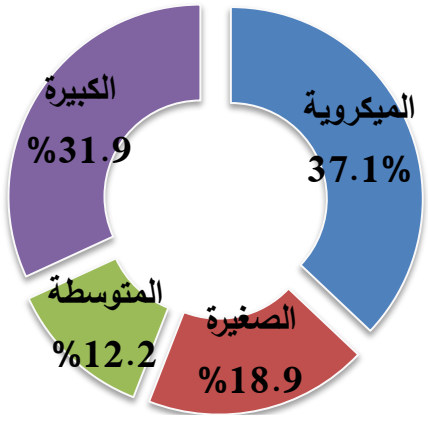

وعلى صعيد توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المجموعات الرئيسية للمهن، استحوذت مهنة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق على ما نسبته 32% من إجمالي العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص، في حين جاءت مهنة المتخصّصين ثانياً بما نسبته 16% من إجمالي العاملين، تلاها كل من مهنة العاملين في الحرف والمهن الأولية بما نسبته 15.5% و 9.2% على التوالي. ويوضح الشكل توزيع باقي المهن العاملة في هذه المنشآت.

الشكل (6): توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المجموعات الرئيسية للمهن عام 2015

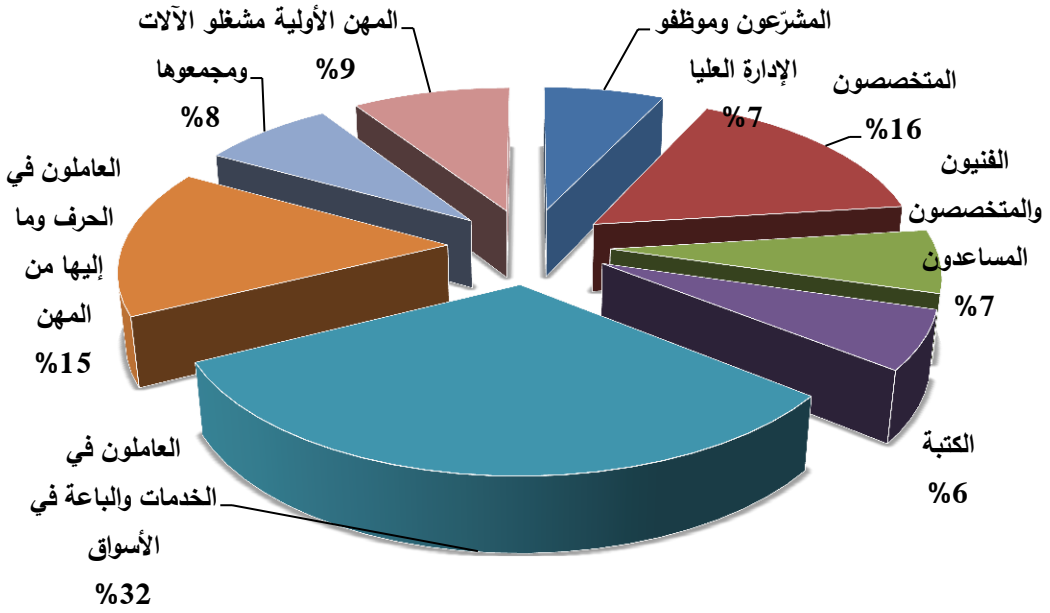

يؤكد التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل عام، وفي مجال تقليل التفاوت التنموي بين المناطق بشكل خاص. وذلك نظراً لطبيعتها في استغلال الموارد المتوفرة محلياً بكفاءة عالية واعتمادها على الأسواق وهذا يعتبر من ابرز خصائصها.

فبحسب آخر تعداد شامل للمنشآت الاقتصادية صادر عن دائرة الإحصاءات العامة، ظهر بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتوزع جغرافياً بشكل أوسع وأكبر من المشاريع الكبيرة، حيث يتركز ما يقارب 78% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الكبيرة في محافظة العاصمة، وترتفع النسبة لتصل إلى ما يقارب 92% إذا ما أضفنا إلى العاصمة كلاً من محافظتي الزرقاء وإربد، في حين أن محافظتي عجلون والطفيلة لا يتواجد فيهما أي مشروع كبير.

وعلى النقيض من ذلك، يتركز ما يقارب 55% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم خارج محافظة العاصمة، ما يعني أن هذه المنشآت وخاصة المنشآت الميكروية منها (متناهية

الصغير) هي الأكثر انتشاراً والقادرة على الوصول إلى جيوب الفقر، والحد منها، والعمل على توظيف أبناء المناطق النائية في الأردن، بالتالي المساهمة في التنمية المحلية، وتعزيز اللامركزية الاقتصادية.

الشكل (7): التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

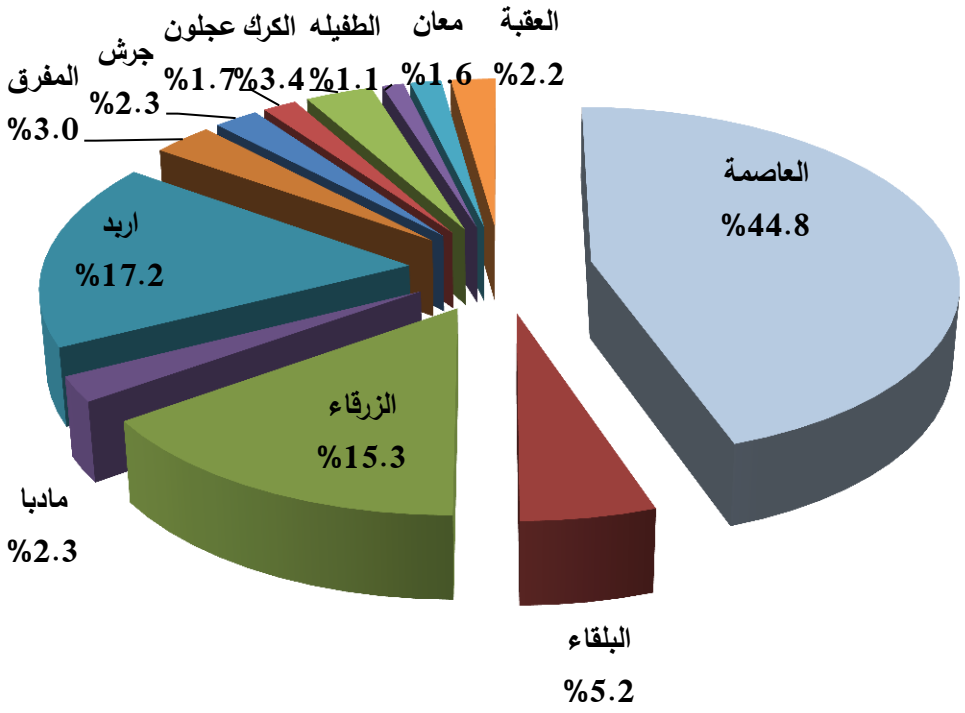

➢ المعيقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن العديد من المعيقات التي تؤثر على إنتاجيتها، و نموها واستمرارية عملها، ما ينعكس على مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي أن تكون كبيرة كما في الدول المتقدمة، حيث تتمحور أبرز هذه المعيقات حسب الأدبيات والواقع في الأردن في ضعف بيئة العمل المحيطة الميسرة لأداء الأعمال من إجراءات وقوانين وأنظمة وتعليمات

وغيرها. فضلاً عن بعض المعيقات الأخرى من صعوبة الوصول إلى الأسواق وضعف ثقافة الريادة بين المجتمع وصعوبة الوصول إلى الموارد المختلفة من كهرباء وطاقة وتمويل وما إلى ذلك.

ويمكن تلخيص أبرز المعيقات التي تواجهها هذه المنشآت على النحو التالي:

أ. **البيئة التشريعية والقانونية:**

تكمن المشكلة الرئيسية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غياب الإطار التشريعي الناظم لعملها، فلغاية الآن لا يوجد قانون محدد يُنظّم عمل هذا القطاع رغم كبره وتنوعه.

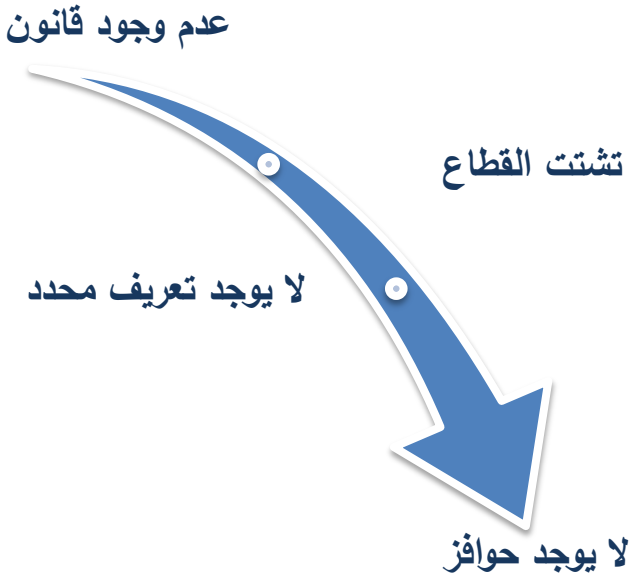

ب. **الوصول إلى التمويل**

تعتبر مشكلة الحصول على التمويل أبرز المعيقات التي تواجه المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، فرغم الأهمية الكبيرة لهذه المنشآت، وتشكيلها للغالبية العظمى من المنشآت الاقتصادية في المملكة، إلا أن حجم التسهيلات الممنوحة لها ما يزال ضعيفاً جداً، حيث لم تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم ما نسبته 7.4% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن خلال

عام 2017 وذلك وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي، في حين أن معدل هذه النسبة في الاقتصادات الناشئة على المستوى العالمي تتراوح بين 20-25%.

الشكل (8): حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات الائتمانية

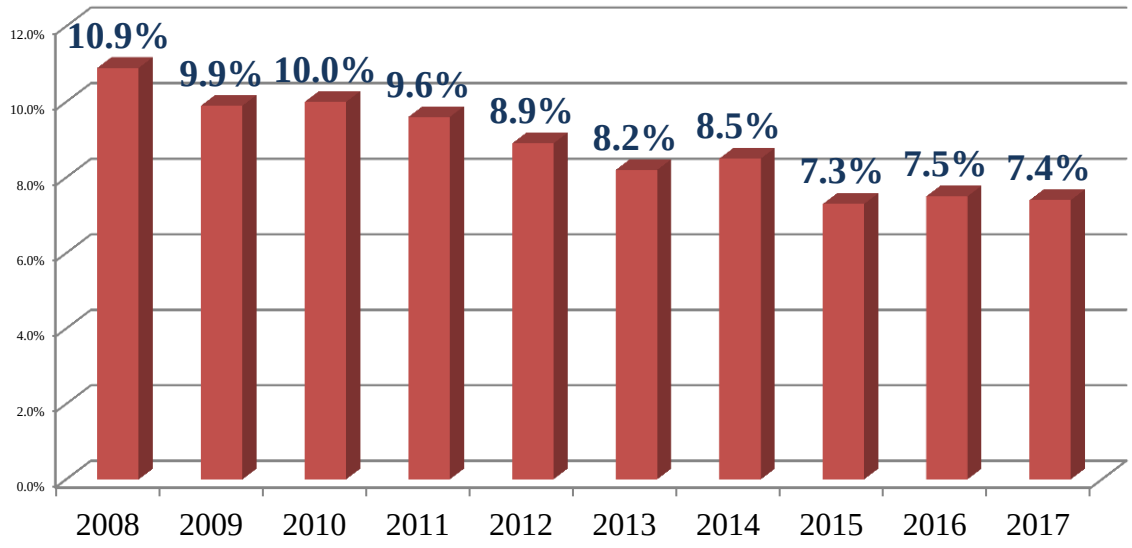

ويمكن أن تعزى أبعاد هذه المشكلة بشكل رئيسي من وجهة نظر البنوك التجارية إلى كل من؛ عدم توفر الضمانات اللازمة، وعدم توفر بيانات مالية تاريخية موثوقة من قبل المقترض. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رفض البنوك لطلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغت نحو 15.3% من قيمة الطلبات خلال العام 2017، وشكلت طلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة المرفوضة ما نسبته حوالي 78% من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لقطاع الشركات الإجمالي بحسب تقرير الاستقرار المالي للعام 2018.

كما لا بدّ ومن الإشارة في هذا المجال إلى ضعف دور صناديق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رغم كثرتها والبالغ عددها 36 صندوقا، حيث تعاني هذه الصناديق من عدم وجود الكفاءات القادرة على التعامل ودراسة وضع المشاريع المتقدمة لأخذ القروض، فضلاً عن أن هذه الصناديق تنقصها الخبرات الائتمانية حيث يُدرس طلب التمويل وكأنه معاملة عادية.

وما أكد على ذلك تقرير تقييمي لخبراء من البنك الدولي حول بعض الصناديق الحكومية، والذي أشار إلى وجود ضعف في التنسيق بين الصناديق التمويلية، وضعف قياس الأداء بشكل معياري، بالإضافة لمحدودية المساءلة والرقابة وعدم وضوح (الكلفة – الفعالية) لها، وضعف المشاركة مع القطاع الخاص.

ويجدر التنويه هنا إلى قطاع شركات التمويل الأصغر، وانخفاض معدل حجم القروض الممنوحة لدعم الشركات الصغيرة الحجم، والتي وصل حجمها إلى حوالي 549 دينار فقط خلال العام 2017 وهي بالتالي لا تلبي أي من احتياجات الشركات الحقيقية.

ج. الوصول إلى الأسواق

ما زالت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد النامية لا تحقق المساهمة المرجوة منها على صعيد التجارة الخارجية، حيث لا تتعدى صادراتها المباشرة ما نسبته 7.6% من إجمالي مبيعاتها في قطاع الصناعات التحويلية، و0.9% من إجمالي مبيعات قطاع الخدمات.

ولا تقتصر هذه المشكلة على الوصول إلى الأسواق الخارجية؛ بل تتعداها إلى الأسواق المحلية أيضاً، حيث تعدّ من المشاكل المهمة المؤثرة على حجم مبيعات هذه المشاريع وحصتها السوقية، وربحيتها وبالتالي إضعاف قدرتها على النمو والتوسع، وعدم السعي نحو مواكبة التكنولوجيا.

وتكمن أبعاد هذه المشكلة في قصور قنوات وشبكات التسويق لا سيما في حالة المشروعات الصغيرة، وارتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة لذلك، وضعف عملية التشبيك بين الأنشطة والمشروعات الاقتصادية المختلفة، وانخفاض جودة المنتجات، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في التسويق.

وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 60% من المنشآت الصناعية الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن لا تستطيع الوصول حتى إلى الأسواق المحلية وإنما ينحصر سوقها في المنطقة التي تمارس بها نشاطها، وأن 93.7% من هذه المنشآت تعاني من مشكلة الوصول إلى الأسواق العربية، وما

نسبته 97% منها تعاني في الوصول إلى الأسواق العالمية (منظمة العمل الدولية وغرفة صناعة الأردن، 2012).

د. ضعف الدور الحكومي:

ينبغي على الحكومة أن تكون اللاعب الرئيس في دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة لما لها أهمية كبيرة وقدرة على أن تكون محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من حيث توفير بيئة العمل المناسبة والمحفزة لإقامة المشاريع، وتوفير كافة أشكال الدعم والبرامج الممكنة لهذه المشاريع في سبيل مواجهة تحدياتها والتغلب عليها، ولعل من أبرز أشكال الدعم التي توفرها الحكومات يتمثل في إقامتها لحاضنات الأعمال التي توفر من خلالها بيئة عمل مناسبة من حيث توفير المكان والخدمات المتخصصة، والاحتياجات الأساسية لأصحاب الأفكار الريادية للبدء بمشاريعهم الخاصة ومساعدتهم في زيادة فرص نجاح مشاريعهم.

وفي النطاق المحلي، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتضمين المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ضمن خططها التنموية، وصممت عددا من البرامج التمويلية لتلبية احتياجاتها، وعملت على إنشاء حاضنات الأعمال، إلا أنّ هذه الجهود وصفت بأنها ضعيفة الأداء، ولم ترقَ الى مستوى تحقيق طموحات هذه المشاريع. فحاضنات الأعمال ما زالت تعمل ضمن إطار ضيق وبحاجة إلى مزيد من الاهتمام لتوسيع قاعدة المستفيدين من الاحتضان على مستوى المملكة، كما وتكمن أبعاد هذه المشكلة في عدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات هذه المشاريع وأولوياتها، وتمييز بعض المؤسسات الحكومية بين المشاريع على أساس الحجم أو مجال الإنتاج أو حتى الموقع الجغرافي.

فضلاً عن ضعف تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم إقرار الاستراتيجية الخاصة بها والمعدة منذ سنوات.

هـ. المشاكل المتعلقة بمدخلات الإنتاج:

تكمن أبعاد هذه المشكلة في عدم ملاءمة المعروض من عناصر الإنتاج التي تناسب احتياجات هذه المشاريع، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، وصعوبة

الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج لا سيما إذا كانت مستوردة، وتقلبات أسعار الطاقة بكافة أشكالها، فضلاً عن عدم ملاءمة المعروض من العمالة مع متطلبات المشروع واحتياجاته.

و. <u>التركز في الاقتصاد غير المنظم:</u>

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يشكل القطاع غير الرسمي حوالي 26% من الاقتصاد الأردني، ما يضعه في المنتصف بين الدول العربية. وتقع أعلى معدلات مشاركة القطاع غير الرسمي ضمن القطاعات التي تحتوي على أكبر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت أعلى معدلات من النشاط غير الرسمي في كل من القطاعات التالية: تجارة الجملة والتجزئة (30%)، الصناعات التحويلية (19%)، النقل والتخزين (12%)، والبناء (11%)، وهي من القطاعات التي تمتاز بأن غالبية منشآتها تُعدّ صغيرة أو متوسطة الحجم.

كما تتواجد غالبية العمالة غير الرسمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتُعدّ المؤسسات الصغيرة أكثر عرضة للمشاركة في القطاع غير الرسمي، حيث تبلغ نسب العمالة غير الرسمية فيها 92% من جميع العاملين في الشركات التي تشغل أقل من 5 عُمّال، وما يقارب 68% من العاملين في الشركات التي تشغل 5- 9 عمال، وما نسبته 10% من جميع العاملين في الشركات التي تشغل أكثر من 100 عامل.

ولعل ما يزيد من عدم رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي وإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم، يكمن في الانطباع السائد في أن الخدمات والحوافز الحكومية المقدمة للشركات الرسمية لا تستحق التسجيل، كما أن الضرائب على الشركات المسجلة مرتفعة جداً، فضلاً عن عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم للشروع في إضفاء الطابع الرسمي.

ومن هذا المنطلق، يُعدّ إضفاء الطابع الرسمي على أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المعيقات التي تواجهها هذه المشاريع بشكل خاص من خلال صعوبات التسجيل وبيئة العمل من

إجراءات وتكاليف وغيرها، وكل هذا من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى خفض نسبة مساهمة هذه المشاريع في التشغيل والحد من البطالة والمساهمات الاقتصادية الأخرى.

- **مؤتمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان "تعزيز الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ... نحو نهج اقتصادي جديد"**

في ظل الواقع الذي تضطلع به المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإيماناً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغرفة صناعة الأردن بأهمية هذه المنشآت ودورها في تحفز التنمية الاقتصادية، واستناداً إلى الإطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي تم تحديده لحصر أبرز ركائز بيئة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها؛ والتي يمكن تلخيصها في هذا النموذج على النحو التالي:

الشكل (9): الإطار المفاهيمي العام لمحاور أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة

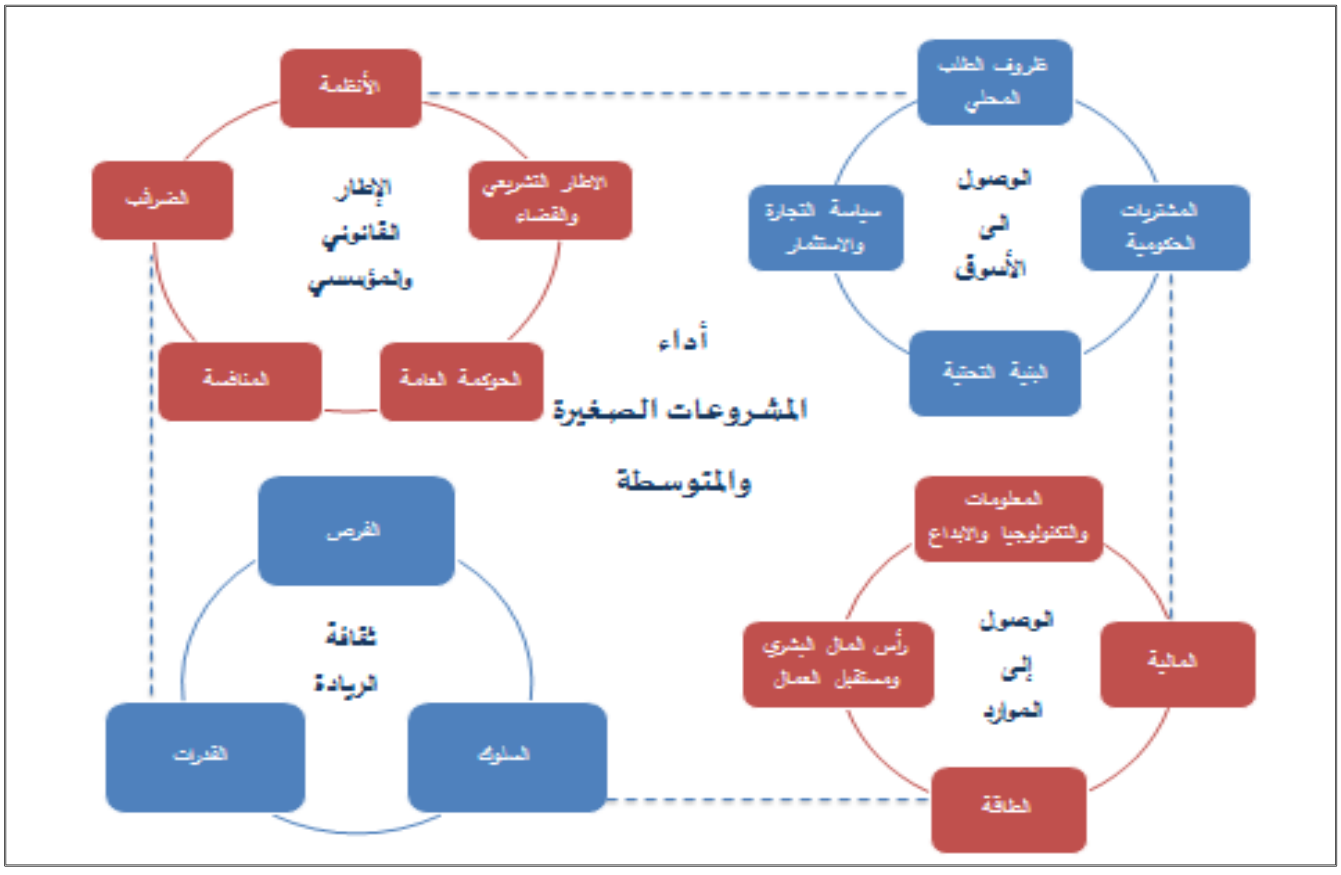

1. الإطار القانوني والمؤسسي:

فبحسب تقرير التنافسية العالمي 2017-2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يعتبر كل من عدم ثبات التشريعات والبيروقراطية ومعدلات الضرائب من أبرز معيقات الأعمال في الأردن، وهذا بدوره ينعكس على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لارتباطها بالعديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية، ويؤدي الى عدم إضفاء الطابع الرسمي على أعمال بعض هذه المنشآت.

2. ثقافة الريادة:

إن تعزيز ثقافة الريادة أمر مهم؛ وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المملكة من تباطؤ في النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة المرتفعة، وكما توصف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها ميدان خصب للإبداع والابتكار والريادة، حيث قسم مؤشر ريادة الأعمال العالمي الصادر عن معهد ريادة الأعمال والتنمية العالمي إلى ثلاثة محاور رئيسية من شأنها العمل على تعزيز ثقافة الريادة؛ وهي سلوكيات ريادة الأعمال، قدرات ريادة الأعمال، وتطلعات ريادة الأعمال.

3. الوصول إلى الأسواق:

إن الوصول إلى الأسواق من أهم العوامل الناظمة لبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فبناء على آخر المسوحات الصادرة عن غرفة صناعة الأردن لأهم الخدمات التي يجب أن تقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة جاء محور الوصول إلى الأسواق في المرتبة الأولى ، ولعل من الضروري والمهم في هذا المجال أن يتم العمل على استغلال الاتفاقيات التجارية التي تحظى بها المملكة لاستغلال الأسواق الخارجية وتعزيز استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها.

الشكل (10): أهم المحاور التي يعتمد عليها وصول المنشأت الصغيرة والمتوسطة للأسواق

4. الوصول إلى الموارد:

تتنوع الموارد التي تحتاجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نموها وازدهارها، ولعل من أبرزها **الموارد المالية** وهي من أبرز مشاكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث احتل الأردن ترتيباً متأخراً ضمن مؤشر الحصول على الائتمان (159 عالمياً من أصل 189 دولة) حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2018 (Doing-Business-Reports) الصادر عن مجموعة البنك الدولي، كما بلغت نسبة رفض البنوك الأردنية لطلبات التمويل المقدمة من قبل الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يقارب 78% من إجمالي الطلبات المقدمة.

كما وتعد المعلومات والتكنولوجيا، والطاقة والموارد البشرية من أهم الموارد لهذه المنشآت، والتي من خلال تكاملها تعمل على تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبناءً على ما تقدم فقد تم عقد مؤتمر حمل عنوان " **تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.... نحو نموذج اقتصادي جديد**". خلال الفترة من 11-2018/12/12، حيث هدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهم الأساليب الجديدة والتجارب الدولية والحلول المبتكرة التي تتطلب مواجهة التحديات الاجتماعية- الاقتصادية في الأردن ومن أهمها خلق فرص العمل، وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي وترسيخ الأمان الاجتماعي في الأردن، والعمل على تحفيز المحاور التي تنظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذا المؤتمر وبمناقشته الركائز الأربع يعتبر الخطوة الأولى في مجال تعزيز النموذج الناظم لعمل هذه المنشآت حيث سيتم عقد المزيد من اللقاءات الحوارية لمناقشة ركائز كل محور على حدة بجزئياته المتعددة .

➢ أبرز النتائج والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة "تعزيز الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .... نحو نهج اقتصادي جديد"

يمكن تلخيص أبرز النتائج الرئيسية والتوصيات التي خرجت وتبلورت من خلال النقاشات التي تضمنتها الجلسات، على النحو التالي:

1. المحور الأول – الإطار المؤسسي والتشريعي:

والذي عني بمحاولة تحديد الإجراءات الداعمة التي من شأنها مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إطلاق إمكانات نموها من حيث؛ التشريعات، والحوكمة، والنظام الضريبي، والمنافسة. والتركيز على المعيقات التي تواجه هذه المنشآت في مجال الترخيص والبدء بالأعمال وعدم مرونة القوانين والأنظمة الخاصة بهذا الجانب.

و قد عُرضت التجربة الهولندية في مجال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصةً فيما يتعلق بإعفاء الشركات الناشئة من الضرائب لحين تمكينها من النمو والتطور، والرؤيا الحكومية المتناسقة مع تطلعات القطاع الخاص في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما تطرق المتحدثون المحليون إلى عدد من القوانين التي تؤثر على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على غرار؛ قانون الشركات وقواعد الحوكمة التي حملها، وقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، بالإضافة إلى التطرق إلى أهمية وجود قانون خاص بهذه المنشآت وتعريف موحد لها.

2. المحور الثاني – الوصول إلى الأسواق:

تعدّ قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق أمرا حاسما لاستمراريتها، حيث ركزت الجلسة على تحديد العوامل المختلفة التي تعتمد عليها هذه القدرة، والتي تحتاج إلى أخذها بعين الأهمية من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من إطلاق إمكاناتها. وقد تم التعريف ببرامج دعم الصادرات الذي ينفذه مركز دعم

الصادرات وتعزيز الواردات من الدول النامية (CBI) والتأكيد على أهمية هذا القطاع في التصدير والنفاذ إلى الأسواق، بالإضافة إلى أهمية الاعتماد والتحول إلى التجارة الإلكترونية.

كما ناقشت الجلسة التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثناء محاولة دخول الأسواق الجديدة والحفاظ على حصتها في الأسواق التقليدية، والتي تلخصت في التحديات التالية؛ الوصول إلى التمويل، متطلبات التصدير، والحاجة إلى إعداد استراتيجيات للتصدير وإجراء الدراسات اللازمة، والحاجة للمواءمة مع متطلبات الأسواق المختلفة، وتوفير المعلومات حول أسواق التصدير والشهادات اللازمة. كما تم عرض الخدمات والبرامج التي تقوم بها كل من هيئة الاستثمار، جمعية إنتاج، وغرفة صناعة الأردن في مجال ترويج الصادرات الأردنية ومحاولة الوصول إلى أسواق جديدة غير تقليدية.

3. المحور الثالث: ثقافة ريادة الأعمال:

ناقشت هذه الجلسة أهمية ريادة الأعمال ونشر ثقافتها بين الشباب وفي المحافظات كافة، كما تم تقديم صورة واضحة للنطاق والآليات المطلوبة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في تطوير قدراتهم من جهة، ومنح المزيد من الحوافز والمزايا لعملهم من جهة أخرى. حيث عرضت منظمة العمل الدولية منظورها حول دور المنشآت الصغيرة في تطوير المهارات وايجاد فرص عمل جديدة.

كما عُرضت التجربة الألمانية في مجال دعم الريادة وخاصة ما تقدمه منظمات الأعمال في هذا الجانب. والتطرق إلى بعض جوانب ريادة الأعمال في الأردن، والتأكيد على أن الأردن رائد في هذا المجال مع ضرورة تأطير هذا الجانب ومأسسته، بالإضافة إلى استضافة عدد من ريادي الأعمال في الأردن وعرض تجاربهم والصعوبات التي اعترضتهم من مختلف الجوانب.

4. المحور الرابع: الوصول إلى الموارد:

عنيت هذه الجلسة بمناقشة الموارد المختلفة التي تعتمد عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهمية الدور الذي يلعبه الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في مواجهة التحديات التي تواجهها بهذا الشأن. كما تم مناقشة أوجه الدعم المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، حيث يعتبر توفر الموارد وقدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة منها وتوظيفها بالشكل الأمثل أمرا في غاية الأهمية لضمان قدرتها على الاستمرار والتطور.

وقد تم التركيز على محور الوصول إلى التمويل ودور البنك المركزي في هذا الجانب، وأبرز أبعاد هذه المشكلة وتحدياتها الرئيسة ، كما تم التطرق إلى كلف الطاقة والبرامج المقدمة لدعم التوجه نحو الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

5. المحور الخامس: الحاجة لوجود نموذج اقتصادي جديد في الأردن في ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومستقبل العمل.

بعد مناقشات متعمقة حول الركائز الرئيسية للعوامل التي تؤثر في أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحديد ما هو مطلوب لإيجاد بيئة أعمال داعمة وممكنة لها، ناقشت هذه الجلسة الحاجة إلى نموذج اقتصادي جديد يحتضن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث يكون قادرا على حصاد المواهب ودعم الابتكار وريادة الأعمال، ومحاولة تحديد الجهود المطلوبة حتى نصل إلى التحول الاقتصادي المنشود وسبل استدامته.

وقدم دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز رؤيته حول النموذج الاقتصادي الجديد، الذي يجب أن يركز على المزايا التفاضلية للاقتصاد الأردني بشكل عام والريادة وتصدير السلع والخدمات بشكل خاص، كما أن أولويات العمل بالشأن الاقتصادي خلال الفترة المقبلة يجب أن تركز على تحقيق نمو اقتصادي يتراوح بين 4-5% وزيادة معدلات الاستثمار

بما لا يقل عن 10 بالمئة وزيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الشركات في المملكة وتعزيز نسب التشغيل. وأكد على أن الحكومة تدرك التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والناشئة، وتعمل بالشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء بيت التصدير الأردني كشركة تساعد الشركات الأردنية خاصة الصغيرة والمتوسطة على التصدير، وعلى صعيد التمويل أكد على دور صندوق الريادة الأردني الذي تم إنشاؤه برأسمال 98 مليون دولار. وأن الاقتصاد الأردني حقق نموا في فترات سابقة وصل إلى نحو 8%، لكنه لم يكن النمو الامثل ولم ينعكس على نموذج اقتصادي ناجح، إذ تركز في قطاع العقار؛ ولم ينعكس على التوظيف والتشغيل للعمالة الأردنية، ولم نلمس كأردنيين الأثر الدائم لهذا النمو.

وأكد على أن الريادة والإبداع قد أصبحت المصدر الأساسي للنمو وزيادة الثروات في العالم وليس المصادر الطبيعية، حيث إنّ التقديرات تقدر بأن نحو 50-85% من ثروات العالم في الفترة الأخيرة جاءت نتيجة براءات الاختراع وطرق الإنتاج الجديدة مؤكدا أنّ هذا يصبّ في مصلحة الأردن الذي يفتخر بموارده البشرية، وأكد دولته على أن العنوان الأبرز لأولويات الحكومة الاقتصادية للعامين المقبلين هو دولة الإنتاج الأمر الذي يتطلب توحيد جهود القطاعين العام والخاص للوصول إلى الهدف المنشود.

وقدم المتحدثون رؤيتهم حول أبرز مرتكزات هذا النموذج الاقتصادي من حيث التركيز على تحفيز الصادرات الوطنية؛ حيث يشير تقرير مركز التجارة العالمي إلى أن الصادرات الأردنية غير المستغلة تصل إلى نحو 4.2 مليار دولار وتستطيع توفير نحو 120 ألف فرصة عمل منها 45 ألف فرصة عمل مباشرة غالبيتها للإناث. كما أن أي نموذج اقتصادي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأبرزها مشاكل التمويل التي تواجهها وكلفة المشاريع وسهولة ممارسة الأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومراجعة التشريعات المختلفة.

➢ النموذج الاقتصادي الجديد:

قامت فكرة النموذج الاقتصادي الجديد على أساس دولة الإنتاج والتي تمثل الهدف المنشود للدولة الأردنية خلال السنوات المقبلة للوصول إلى مبدأ الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي كما جاء في خطة الحكومة للعامين 2019-2020، ولعل اللبنة الأساسية لدولة الإنتاج تكمن في الصناعة والتي تعتبر أساس العملية الإنتاجية.

وفي ضوء محدودية السوق المحلي وصغر حجمه؛ فإنّ مفتاح النجاح للقطاع الصناعي يكمن في التوجه نحو التصدير والدخول إلى أسواق جديدة غير تقليدية، واستغلال الفرص غير المستغلة للمنتجات الأردنية والتي تقدر بما يزيد على 4.2 مليار دولار بمختلف المنتجات وإلى مختلف دول العالم، في ظل نفس الحجم من العمليات والاستثمار.

بالتالي فإنّ تعزيز الصادرات هي المحرك الرئيسي لنمو القطاع الصناعي، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لفرص العمل والتشغيل، وذلك بحكم أن ما يزيد على 98% من منشآته صغيرة ومتوسطة وإذا ما حقق الأردن الاستغلال الأمثل للفرص التصديرية؛ فإنّ هذه الفرص تستطيع توفير نحو 120 ألف فرصة عمل، وهذا بحد ذاته دون النظر إلى محور تنويع الصادرات من خلال منتجات جديدة مبتكرة والتي تحتاج إلى جذب استثمارات جديدة ونوعية، ما يعني بأننا أمام فرص حقيقية يمكن من خلالها التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأردن.

ولكن حتى نضمن النجاح لهذا النموذج، ونستغل هذه الفرص، لا بدّ من تعزيز محاور أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من حيث؛ تهيئة بيئة عمل محفزة من تشريعات وأنظمة، وتوفير الموارد المختلفة من طاقة ومالية وعمالة مؤهلة ذات قدرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة، وتعزيز ريادة الأعمال بكافة جوانبها، وإدخال طرق وآليات جديدة في عملية التسويق والترويج. وغيرها من المقومات التي يمكن تلخيصها من خلال التوصيات التي خرج بها المؤتمر.

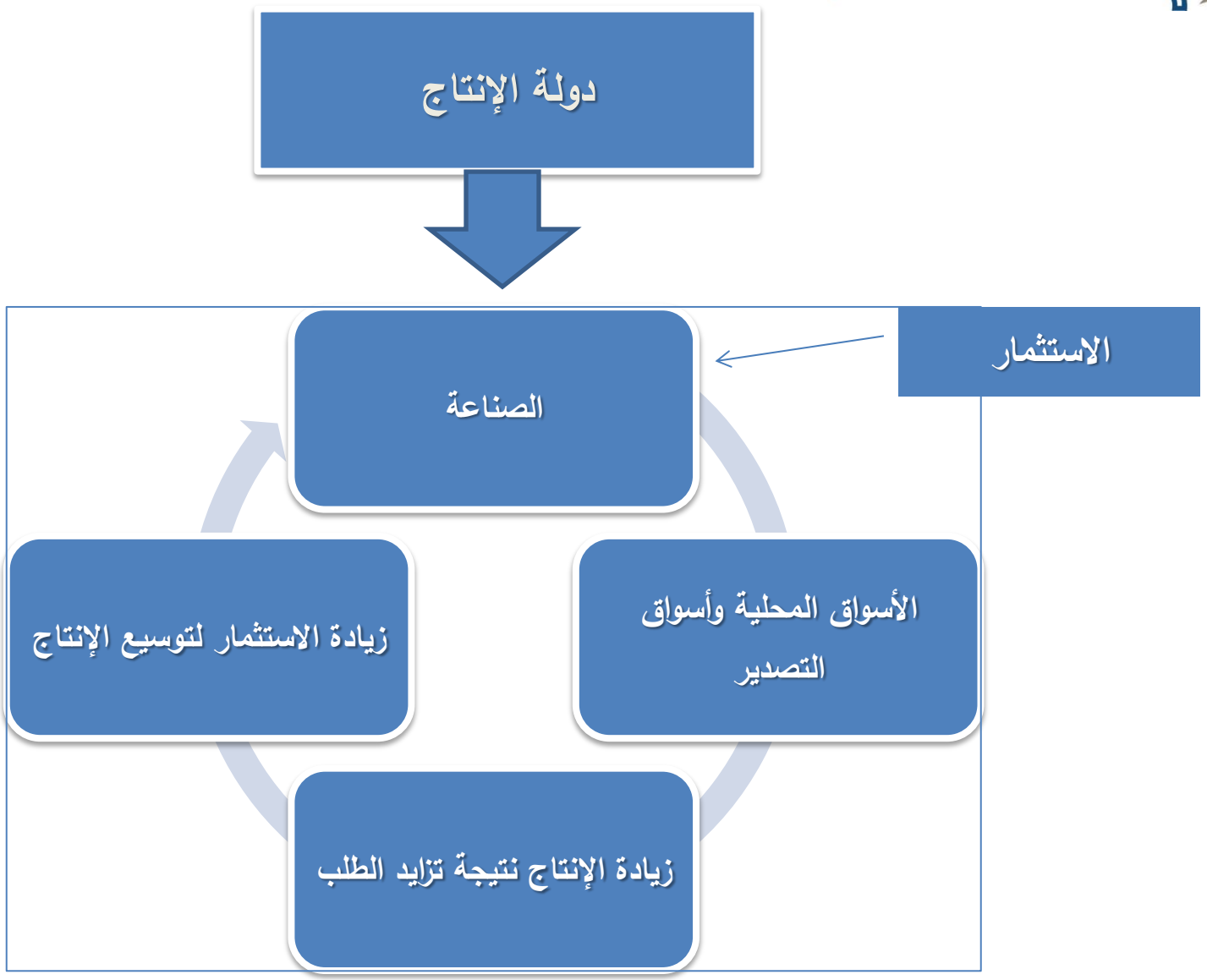
دولة الإنتاج
الاستثمار
الصناعة
الأسواق المحلية وأسواق التصدير
زيادة الإنتاج نتيجة تزايد الطلب
زيادة الاستثمار لتوسيع الإنتاج

➢ مصفوفة التوصيات قصيرة المدى المقترحة لرفع سوية أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المحور	التوصية
الإطار المؤسسي والتشريعي	إيجاد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال اعتماد مخرجات اللجنة الوطنية لتعريف المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
	إيجاد قانون موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يحدد الجهة المخوّلة برعاية مصالحها، ويضع الأطر العامة لها، ويراعي شمولية هذا القطاع ومن ثم تصنيفه حسب القطاعات الفرعية وإعطاء الخصوصية لكل منها .
	تسهيل إجراءات الترخيص المنزلي، وتطبيقها على المحافظات المحلية كافة، وتقديم الحوافز لتسجيل العمل المنزلي (مثل الإعفاءات من رسوم التسجيل)، والضرائب وبدل الترخيص للسنة الأولى من لحظة بدء التشغيل والإنتاج لتمكينها من النمو والتطور .وإبعاده عن الروتين المتبع.
	ضرورة تسهيل الإجراءات من خلال اعتماد التسجيل الإلكتروني لتسجيل الشركات والحصول على التراخيص والموافقات من خلال الحكومة الإلكترونية.
	التركيز على دعم الشركات الناشئة في المحافظات من خلال تقديم الدعم اللازم لها، وربطها مع برامج تمويلية وبرامج دعم متخصصة وخدمات استشارية.
	توفير حوافز للأنشطة ضمن القطاع غير الرسمي، وتشجيعها على التسجيل والتحول نحو القطاع الرسمي، من خلال حوافز ضريبية، تخفيض رسوم التسجيل، برامج تمويل متخصصة، والإعفاء من شروط نقابة المحامين ومدققي الحسابات .
	منح حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم إعفاءات وحوافز ضريبية ومالية بحسب فترات زمنية محددة، خاصة في بداية عمر المشروع.
	ضرورة تشجيعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تبني قواعد حوكمة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، لتجنب فشلها وتزويدها بمهارات فنية تساعدها على الاستمرار.
	إيجاد جهة ممثلة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقوم برعاية مصالح كافة الأطراف المعنية في تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويره، أو مؤسسة معنية بمتابعة قضاياه وتنميته (الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMBA)) على غرار وكالة إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية.
	ضرورة إعفاء الشركات الصغيرة من وجوب تعيين مدقق حسابات ومحامٍ، خلال السنوات الثلاثة الأولى من عمر الشركة.
الوصول إلى	توجيه الشركات للاستغلال الأمثل للفرص التصديرية في الأسواق التقليدية، من خلال اعتماد عناقيد الترويج، وتشبيك المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما بينها، لنتمكن من استحداث سلاسل قيمة ونخرج بمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية .
	إيجاد منصات تسويقية أردنية من خلال مؤسسة تُعنى بترويج المنتج الأردني وتشبيكه مع دول العالم المختلفة، من خلال الشركة المتخصصة لترويج الصادرات المنوي

الأسواق	إطلاقها .
	التعريف بالاتفاقيات التجارية الموقعة بين الأردن والدول الأخرى لتمكين الشركات من استغلال الفرص المتاحة والتشبيك مع الشركات الكبرى من خلال الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMBA).
	دعم استخدام التقنيات الحديثة في التسويق، من خلال زيادة الاعتماد على التجارة الإلكترونية، وإنشاء بوابة إلكترونية للصادرات الأردنية لعرض منتجاتها وتشبيكها مع المشترين من الخارج من خلال شركة ترويج الصادرات، وتقديم برامج متخصصة فنية لدعم المنتجات القابلة للتصدير .
	توفير الدعم المناسب لكافة المبادرات الوطنية التي تُعنى بتطوير القطاع؛ مثل حملة صنع في الأردن وغيرها من المبادرات، ودمجها مع أنشطة الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .(SMBA)
	إعداد برامج توعوية حول المشاريع الصغيرة لتشمل المنتوجات (سلع، خدمات)؛ لمنح أصحاب المشاريع الفرصة لتقديم مشاريعهم لكافة المستهلكين، أو إقامة معارض وطنية دائمة لعرض منتجاتها في مختلف المحافظات .
	دعم المركز الوطني للتعبئة والتغليف لمنح المزيد من المشاريع الريادية والصغيرة الفرصة للحصول على تغليف ومواصفات للملصقات تساعدهم على التسويق والوصول إلى الأسواق العالمية، وفق المواصفات الفنية المطلوبة للتعبئة والتغليف .
	تخصيص نسبة إلزامية من المشتريات والعطاءات الحكومية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 15%.
ثقافة ريادة الأعمال ومستقبل الوظائف	تحديد المهارات العمالية المطلوبة على مستوى القطاعات، وعلى المستوى الوطني، لتحديد الأولويات للسوق الأردني مما يساعد على خلق فرص عمل كفؤة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات المستقبلية للوظائف خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة. من خلال إدخال مفاهيم ومناهج جديدة في المؤسسات التعليمية المختلفة على غرار الذكاء الصناعي وما إلى ذلك .
	التدريب في مواقع العمل وأهمية تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة في التلمذة المهنية وشمولها بالضمان الاجتماعي.
	توجيه الشباب نحو التدريب المهني، والذي يقود إلى التشغيل الذاتي، من خلال إعادة هيكلة مؤسسات التدريب المهني وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، لتصبح قادرة على تخريج مهارات عمالية كفؤة ومعاصرة .
	تنظيم سوق العمل وإجراءات العمالة الوافدة بما يضمن استبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية، من خلال حوافز تقدم لأصحاب العمل ممن يحققون نسب عمالة أردنية أعلى (حوافز ضريبية)، ودعم صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني .
	إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في صياغة القوانين والتشريعات، من خلال تفعيل الشراكة الحقيقية، والمشاركة في مراحل سن القوانين قبل إقرار مشاريعها مع ضرورة ربطها بدراسة توضح أثر التعديلات وأهميتها .
	تعزيز دور حاضنات الأعمال وتفعيلها، وتوسيعها نطاق عملها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة وبمختلف محافظات المملكة، ، لمأسسة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عمل المشاريع الناشئة. من خلال ربطها مع الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.(SMBA)

	تهيئة بيئة عمل محفزة وكفؤة، تسهل عملية تأسيس الشركة وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى شركات ناجحة ومؤثرة، من خلال تعزيز ثقافة الريادة بمختلف جوانبها .
	إنشاء بنك للأفكار الريادية الموجودة في كافة أنحاء المملكة ، وتبني أبرزها وتشبيكها مع مؤسسات الدعم الفني والمالي، داخل الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.(SMBA)
الوصول إلى الموارد	تقديم حوافز للبنوك التجارية لاستخدام مخصصات البرامج الموجهة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحثهم على زيادة حصة هذه المشاريع من إجمالي التسهيلات، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك. من خلال منحهم إعفاءات ضريبية، أو منحهم أسعار فائدة تفضيلية، أو من الاحتياطي الإلزامي والإعفاء من نسبة كفاية رأس المال .
	توحيد الجهود بين المؤسسات التمويلية كافة، وإيجاد منصة موحدة لغايات التنسيق بين عمل الصناديق المختلفة ومؤسسات التمويل لتضمن استمرارية المشاريع واستدامتها، أو من خلال ربط برامج هذه الصناديق وجهودها من خلال الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.(SMBA)
	إنشاء صندوق وطني بدعم ومساهمة من البنك المركزي والحكومة ومساهمة البنوك جميعا، لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع فتح فروع له عبر نوافذ داخل البنوك، مما سيساعد على توفير تمويل كاف، وتوفير خبرات بنكية لدراسة الطلبات من جهة، ومساعدة أصحاب المشاريع على فهم كيفية تعبئة طلب القرض وتجهيزه من جهة أخرى.
	اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات الحكومية والعامة في المحافظات المختلفة كمورد خدمات وموارد من خلال آلية تعهيد الخدمات (Outsourcing).
	تقديم حزم من الحوافز والخدمات وخاصة في ما يخص التمويل لأغراض التأسيس والتوسع، من خلال منحها أسعار فائدة تفضيلية ومدد سماح طويلة.
	دعم التوجه نحو تقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال حثها وتوعيتها حول أهمية الطاقة المتجددة وترشيدها، ومن ثم توجيهها للاستفادة من البرامج المتاحة وبأسعار تفضيلية. على غرار برامج صندوق تشجيع الطاقة والموجهة إلى عدد من القطاعات مثل الصناعة والسياحة .
	إيجاد جهة تقدم الدعم اللوجستي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة مشاريع الشباب التي تحتاج إلى الدعم الفني في التسويق، وفي الوصول إلى الفئات المستهدفة، وفي مسك الدفاتر المحاسبية، وفي تقدير جدوى المشاريع، وغيرها من القضايا الفنية المتخصصة (الوكالة الأردنية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .(SMBA)

- **تنويــه:** يمكـن الاطـلاع علـى تجـارب وممارسـات دوليـة تعنـى بتقـديم بـرامج وخـدمات متخصصـة للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة وفقـاً لمحور أدائها، وبالتالي مقارنتها مع التوصيات أعلاه، من خلال الملحق رقم (1).

➢ الخاتمة:

انطلاقا من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لقدرتها الكبيرة على خلق فرص عمل ومكافحة تحدي الفقر اللذين يشكلان جوهر الإعاقة لأي عملية تنمية اقتصادية حقيقية. ولإيماننا كمجلس اقتصادي واجتماعي بما لهذه المنشآت من دور تنموي فقد جاءت هذه الورقة لتعكس تصورنا لجملة من التوصيات والخ طط الإجرائية التي يمكن أن يكون لها دور فعال في النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم على مستوى الاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته. حيث أثبتت هذه المنشآت على العموم بأنها الأقدر والأمثل على التجاوب مع الظروف الاقتصادية المختلفة ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى وجود مثل هذه المنشآت وبمرونة وضمن بيئة عمل تجعلها علامة مميزة للاقتصاد الأردني.

إن ما قدمناه في هذه الورقة من توصيات وحلول عملية لتحفيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كفن محاكاة واطلاع على أبرز التجارب الدولية وبما يسهم في تحقيق النمو والازدهار لهذه المنشآت في ظل منظومة كاملة تعزز أداءها وتضمن نجاحها، كما وأنه يمكن تأطير هذه المقترحات والتوصيات ضمن جدول زمني واضح ودقيق.

➢ الملاحق:

ملحق رقم (1) تجارب دولية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

1. القوانين والأطر التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

فيتنام	**قانون دعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم** "يحدد القانون تدابير دعم مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). كما أنه ينشئ إطاراً قانونياً لجميع منشآت القطاع الخاص، وكذلك المنظمات والأفراد في الداخل والخارج لتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل مشترك"، وبموجب القانون يتخذ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم شكل توفير القروض، أو ضمان الائتمان، أو ضريبة تفضيلية للشركات، أو تفضيلات تأجير الأراضي، أو تجديد التكنولوجيا، أو التدريب، أو المشورة، أو تنمية الموارد البشرية.
الإمارات العربية المتحدة	"**قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة** " يهدف إلى تطوير المنشآت والمشاريع، وتشجيع ثقافة البحث والإبداع والابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز تنافسيتها من أجل توفير فرص العمل، ويشمل القانون: تصنيف وتعريف موحد لتلك المنشآت، وإجراءات التسجيل في البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت، والتسهيلات والحوافز وآلية الاستفادة منها والتزاماتها، والإعفاءات؛ ويشترط القانون للاستفادة من المنح والحوافز على أن تكون المشاريع أو المنشآت مملوكة ملكية كاملة لمواطني الدولة، وأن تكون عضواً في البرنامج الوطني.
كوريا الجنوبية	– **القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** " الغرض من هذا القانون هو توفير المسائل الأساسية المتعلقة بتحديد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدابير تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم نموها الإبداعي والمستقل، وتحسين هيكلها الصناعي، وتسهيل التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطني. – **قانون تسهيل شراء المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودعم تطوير أسواقها:** "يهدف القانون إلى المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستقرار الإدارة بها من خلال تسهيل شراء المنتجات الصغيرة والمتوسطة التي تصنعها المؤسسات ودعم تنمية الأسواق هناك".
الهند	– **قانون تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة** "يحدد القانون التعريف الرئيسي والمعتمد في البلاد بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة" – **قانون إنشاء صندوق ائتمان ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والصغيرة (CGTMSE)** بهدف تسهيل تدفق الائتمان إلى قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دون الحاجة إلى ضمانات /

	ضمانات من طرف ثالث.
الاتحاد الأوروبي	**The Small Business Act for Europe** يعتبر قانون الشركات الصغيرة (SBA) إطارًا شاملاً لسياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). ويهدف إلى تحسين نهج تنظيم المشاريع في أوروبا، وتبسيط البيئة التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة المعيقات لتنميتها.

2. زيادة تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة

كوريا الجنوبية	– **إنشاء وكالة إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBA)**، بهدف دعم التنمية المستدامة في الاقتصاد بشكل عام، وتعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها، وانتهاج سياسة دعم القدرة التنافسية لتلك المنشآت محلياً ودولياً، من خلال زيادة أنشطة البحث والتطوير لها، ودعم مشروعات رأسمال المخاطر. – **إصدار قانون تشجيع وزيادة تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة (المعدل بموجب القانون رقم 9683، 21/ مايو/ 2009)** الغرض من هذا القانون هو تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها من مختلف الجوانب، وتوسيع مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الهند	– أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار. – **أنشأت الحكومة صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة**، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار، بهدف تعزيز القدرة التنافسية المحلية والخارجية لتلك المنشآت.
اليابان	– إنشاء مجموعة من البرامج، منها (برنامج ضمان الطوارئ Emergency guarantee program، وقانون تيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة SME Financing Facilitation Act، برنامج الحماية من الإفلاس) بهدف دعم تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحمايتها، والتركيز على زيادة حجم المبيعات الخارجية (الصادرات)، وفي حال تعثر أحد المنشآت تقوم وكالة تنمية المنشآت الصغيرة

	والمتوسطة اليابانية بسداد ديونها، بهدف تحقيق الاستدامة والاستمرارية لتلك المنشآت.
سنغافورة	– **إنشاء وكالة الابتكار والمعايير والإنتاجية (SPRING)**، والتي تساعد الشركات المحلية الواعدة بالتمويل، بهدف تنمية القدرات التكنولوجية وتحسين الابتكارات، وجعلها منشآت ذات تنافسية عالية بمنتجاتها المتنوعة والمتطورة. – **وكالة نمو المنشآت من خلال تحسين التكنولوجيا (GET–up)**، والتي تختص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث والتطوير، بما يعزز تنافسية تلك المنشآت، وخاصة على المدى الطويل.

3. النظام الضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة

تونس	**وفقاً لقانون المالية 2018** • إعفاء كامل من الضريبة للشركات الجديدة (تم إنشاؤها خلال الفترة 2018– 2019)، لأربع سنوات بدءاً من تاريخ البدء بالعمل. لا يشمل هذا الإعفاء الشركات العاملة في كل من (القطاع المالي، قطاع الطاقة "باستثناء الطاقة المتجددة"، قطاع التطوير العقاري، قطاع التجارة، قطاع الاتصالات). • خفض معدل الضريبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من 25% الى 20%. • **وفقاً لقانون الحوافز الضريبية رقم 2017–8 بتاريخ 14 فبراير 2017:** 1. تخضع الأرباح المشتقة من نشاط التصدير لضريبة الشركات بنسبة 10%، وتخضع جميع الإيرادات الأخرى لضريبة الشركات بمعدل 25%. 2. الأرباح المستمدة من الاستثمارات المباشرة في القطاع الزراعي قابلة للخصم بالكامل من الدخل الخاضع للضريبة خلال فترة عشر سنوات، وبعد انقضاء فترة الإعفاء لمدة عشر سنوات، ستخضع لضريبة الشركات بنسبة 10%. 3. الأرباح المستمدة من الاستثمارات المباشرة في مناطق التنمية الإقليمية مخصومة تماماً من الدخل الخاضع للضريبة حتى نهاية فترة الخمس سنوات.
مصر	– تمتلك الشركة خيار خصم بنسبة 30% من الاستهلاك المتسارع من قيمة الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعات خلال السنة المالية الأولى من عملهم.

	– مصاريف البدء بنشاط العمل قابلة للخصم الضريبي. – مصاريف الفائدة قابلة للاقتطاع من الضريبة. – وفقاً للمادة 28 من قانون ضريبة الدخل المصري، يسمح بخصم الديون المعدومة، شريطة تقديم تقرير من المراجع الخارجي يشير إلى استيفاء بعض الشروط. – التبرعات إلى الحكومة والجمعيات الخيرية المصرية هي أيضا قابلة للخصم، لكن فقط ما يصل إلى 10% من الدخل الخاضع للضريبة.
الهند	– **الحوافز الضريبية للصادرات**، يكون ربح التصدير من مشروع جديد – يستوفي الشروط المحددة وينشأ في المناطق الاقتصادية الخاصة– مؤهل لإعفاء ضريبي بنسبة 100% خلال السنوات الخمس الأولى من بدأ التصنيع، تليها إعفاء ضريبي بنسبة 50% للسنوات الخمس الثانية. – كما يتوفر بعد ذلك إعفاء ضريبي إضافي بنسبة 50% من أرباح التصدير لخمس سنوات، مع مراعاة الاحتفاظ بمبلغ مساو من الأرباح ونقله إلى احتياطي خاص في دفاتر الحسابات. ويتوفر الإعفاء المذكور عند بدء العمل المؤهل حتى 31 مارس 2021. – خصم من النفقات على البحث العلمي في منشأة البحث والتطوير. – من أجل زيادة حافز خلق فرص العمل لدافعي الضرائب في جميع القطاعات، سيكون دافع الضرائب مؤهلا لخصم 30% من الأجور الإضافية المدفوعة إلى العمال العاديين الجدد في المصنع.
بلجيكا	– تطبيق معدل ضريبة الدخل التدريجي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. – زيادة خصم الفائدة على الشركات متناهية الصغر والصغيرة.
فرنسا	– خفض معدل ضريبة الدخل على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة. – الإعفاء من الرسوم الإضافية على التزامات ضريبة الدخل بنسبة تصل الى 10% للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. – الائتمان الضريبي للأصول المكتسبة حديثا (على أساس الامتلاك) للشركات الصغيرة والمتوسطة.
جورجيا	– عمل البنك الدولي مع حكومة جورجيا على اختبار نظام ضريبي خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الجورجية مع إجراءات مبسطة ومعدلات ضريبية أقل. بعد الإصلاح، شهدت سلطة الضرائب الجورجية قفزة بنسبة 40 في المائة في عدد الشركات المسجلة، مما أدى إلى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتحسين مستويات المعيشة.
اليابان	– الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة

	الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
كوريا الجنوبية	– تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المشروع، ولمدة 5 سنوات.
الولايات المتحدة	– منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة تصل إلى 20%.

4. الإطار المؤسسي ودعم المشتريات والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

اليابان	– قيام الحكومة بإنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع. – إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. – إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نصيب لا يقل عن 30% من قيمة المناقصة. – التأمين على المشاريع الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر. – يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
كوريا الجنوبية	– إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية. – إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي منظمة شبه حكومية، تقوم بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب.

	– سن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. – سن قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. – برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يتم بموجبه اختيار 1000 مشروع من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية. – برامج تشجيع التصدير. – إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض Korea Credit Guarantee Fund لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض لتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.
الهند	– أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، وبالتالي الحماية والاستقرار. – تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد السياسة القومية وتنفيذها في مجال التنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشاريع في الاقتصاد الهندي. – أنشأت الحكومة صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار. – إقرار مشروع قانون المشتريات العامة، والذي ينص على " يعترف هذا القانون بخطط التفضيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحدد هدفاً سنوياً لشراء ما لا يقل عن 20% من السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدولة.
الولايات المتحدة	– إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة المنشآت الصغيرة وتطويرها مثل: مؤسسة إدارة المشاريع الصغيرة، تختص بتنفيذ السياسة القومية لإقامة المشاريع الصغيرة وتنميتها؛ وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة مشاريع صغيرة ناجحة وتشغيلها.

	– إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الإلكترونية حيث يتبع هذا القسم 105 مركز تنتشر في جميع أنحاء أمريكا. وكان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة.
الصين	– **قامت الحكومة الصينية بإصدار قانون المشتريات الحكومية لعام 2002 (GPL)،والذي ينص في المادة 9 على أن** "المشتريات الحكومية يجب أن تتم بطريقة تسهل تحقيق أهداف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حماية البيئة أو مساعدة الأقليات المتخلفة أو الأقليات العرقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." – تخصيص 30% من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء سلع تمنح للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتستحوذ المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر على 60% من هذه العقود المحجوزة. – تمنح الصين المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر المشاركة في المشتريات غير المحجوزة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم تفضيلاً في السعر في حدود 6%– 10%، مع هامش محدد تحدده الجهة المشترية ذات الصلة.
الإمارات العربية المتحدة	– **إقرار قانون جديد لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد**، بهدف دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، والذي ينص على " إعفاء المنشآت المتوسطة والصغيرة من تقديم الضمان الابتدائي والاكتفاء بتعهد مكتوب بالالتزام بالمنافسة، وإعطائها الأولوية في توجيه الدعوات للمنافسات المحدودة ودعوات للتفاوض والشراء المباشر كذلك" – تجزئة عقود "المشتريات والمشاريع الحكومية" الكبيرة إلى أجزاء صغيرة، بدلا من طرح المشروع بشكل كامل؛ حيث سيتم تجزئته بحيث يتم السماح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بأن تنافس على هذه العقود وفق إمكاناتها.

5. تحسين البنية التحتية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

كوريا الجنوبية	– إقرار قانون دعم حماية تكنولوجيا المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على "تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حماية التكنولوجيات وقدرتها التنافسية التقنية، من خلال توسيع البنية التحتية لحماية تكنولوجيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وصياغة السياسات المتعلقة بها وتنفيذها، وبالتالي المساهمة في تطوير الاقتصاد". – تعتزم الحكومة الكورية زيادة إنفاقها على العديد من مرافق البنية التحتية كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز جودة حياة الصناعات بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصصت الحكومة حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي في العام 2019 كنفقات على البنية التحتية.
الهند	– توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم بعضا، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبرى.